المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 19 ماي 2025

تقرأن- ون في هذا الملف

دفاعا عن النقابة العمالية...
أداةً ديمقراطية للنضال

- ماذا يقتضي وضع اليسار الراهن ؟ رأي في الدعوة إلى توحيد فعل اليسار

- في ذكرى النكبة: الاحتلال الاستيطاني الصهيوني مستمر، العدوان الهمجي الصهيوني مستمر، لأجل فلسطين مستقلة وديمقراطية على كامل أراضيها التاريخية

- النجدة لفلسطين. لننهض ضد الإبادة والهمجية!
بيان المكتب التنفيذي للأممية الرابعة

- ملخص حوار مع عامل حراسة في كلية: نقص الأجور بوجه استفحال الغلاء

- على غرار التبادل الحر، الرسوم الجمركية تخضع دول الجنوب

- الدعارة في صُلب الرأسمالية النيوليبرالية

- رسالة أحد عمال الحراسة باسم «Mousa Arabi» إلى صفحة فايسبوك جريدة المناضل-ة

- أصول الحركة النقابية الحرة بالمغرب

افتتاحية جريدة المناضل-ة

دفاعا عن النقابة العمالية... أداةً ديمقراطية للنضال

تتعرض النقابة العمالية بشكل منهجي لحملة تشويه، سعيا للنيل من مصداقيتها لدى الشغيلة المنظمين-ت ، ولتنفير غير المنظمين-ت منها. غاية الحملة المعادية إضعافُ الطبقة العاملة لتسهيل تشديد الاستغلال، ومنع تطور النضال العمالي نوعيا نحو سياسة مضادة لتسيير البرجوازية عبر دولتها للمجتمع. وهي بهذا، أي حملة التشويه، استكمال لدور القمع المباشر، اي وسيلة صراع طبقي.

تتخذ هذه الحملة المعادية أشكالا متنوعة، أكثرها استعمالا تناولٌ إعلامي مُغرض لما يعتمل داخل النقابات. بدءا بتدبير المالية العمالية، سواء الخاصة بالمنظمة النقابية المتسمة بانعدام شفافية، أو صناديق يشرف نقابيون على تسييرها، أهمها التعاضديات وجمعيات الأعمال الاجتماعية. وعلى مر التاريخ، تفجرت فضائح مهولة في مالية المؤسستين الأخيرتين، تورط فيها قادة نقابيون بارزون. فكانت تفاصيل تلك الفضائح مادة دسمة للصحافة البرجوازية للتشهير ب «لصوص النقابات»، وتشكل مختصون في الموضوع، ليس حرصا على صحة أدوات النضال العمالية بل بقصد تقويضها. وليس تغاضي الدولة سنوات مديدة عن البيروقراطيين ناهبي المال العمالي، وترك حبل تورطهم على الغارب، عوض وقف النهب لحظة البداية، سوى لغاية استعمال الفضائح لنسف سمعة النقابة ومصداقيتها، ومن ثمة إضعاف الطبقة.

وعلى غرار هذا يستعمل الإعلام البرجوازي تجليات انعدام الديمقراطية الداخلية في النقابات لجعل الشغيلة يبتعدون عن التنظيم كي لا يكونوا ألعوبة مُغفَّلة مُسخَّرة بيد زُمَر مستبدةٍ مستغلةٍ للأداة النقابية لغاياتها الخاصة. فترى ذلك الإعلام يعرض مظاهر الصراعات على الكراسي التي تشهدها المؤتمرات النقابية، ويُشهِّر بقادةٍ لا يغادرون مناصب المسؤولية سوى إلى القبر. وما هذا بحرصٍ على تسيير الشغيلة لمنظماتهم، بل لدفعهم إلى هجرها، وإبعاد القادمين-ت إليها.

ويندرج ضمن حملة نسف الثقة في النقابات، ما يروجه الإعلام البرجوازي من تشكيك في القيادات النقابية، وتلميح إلى أنها تتلقى مقابلا لمواقفها المساعدة للدولة في تمرير خططها المعادية لمصالح الشغيلة. وتتجلى غاية التخريب هنا، وخطورته، في كون المشككين لا يقترحون ما من شأنه ردع القيادات عن أي تلاعب بمصالح الشغيلة، أي توحيد القوى المعارضة لنهج القيادات من أجل إخضاع هذه للرقابة وحتى الاستعاضة عنها بقيادة بديلة عند الحاجة. إن كل اقتصار على انتقاد البيروقراطية النقابية بدون تبيان سبيل البناء الديمقراطي والكفاحي للنقابة خداع يتوخى تخريب الحركة العمالية ليس إلا.

ولا شك أن ما يسهل مسعى البرجوازية، في حملة النيل من مصداقية النقابات العمالية، موقفُ معظم النقابيين-ت من ظواهر الخمج وانعدام الديمقراطية في المنظمات العمالية. موقف غالبا ما يحكمه سعي إلى تجنب سخط البيروقراطية، لا بل حتى إلى نيل رضاها، كي تتيح إمكانات عمل ومناصب داخل الأجهزة. فثمة من يتصور أنه سيمد جذورا في الطبقة العاملة، ويكسب وزنا في منظماتها، بمسايرة البيروقراطية، أولا في مضمون العمل النقابي، بالتزام حدود نقابة «الشراكة الاجتماعية»، أي مجاراة سياسة البرجوازية مقابل تنازلات غير جوهرية، وقابلة للاسترجاع (زيادة أجور بلا سلم متحرك، ...) وسد سبل تسييس النضال وفق خط عمالي حقيقي. وثانيا بتفادي الكلام عن فضائح البيروقراطية، سواء المتاجرة بنضالات الشغيلة، أو صنع نقابات موالية لأرباب العمل تساعد في التحكم في الشغيلة، أو نهب المال العمالي.

تفادي نقاش فساد البيروقراطية واستبدادها مع الشغيلة إنما يحرم هؤلاء من فهم لأصل البلاء وسبل التصدي له. فالشغيلة بجميع الأحوال تصلهم أخبار فضائح البيروقراطية، بل منهم من يعاينها. ولا يستخلصون من استنكاف المناضلين-ت عن تناول الموضوع، بالنقد والتحليل، سوى نوعا من تواطؤ هؤلاء مع الفساد والاستبداد البيروقراطيين.

أتت الحملة البرجوازية ضد النقابة العمالية، وموقف معظم المناضلين-ت السلبي، وحتى الانتهازي، منها أكلها بنحو بالغ. فبات قسم متعاظم من الشغيلة يكن عداء وحقدا للنقابات، مرددا «النقابات باعت الماتش»، و»النقابيون لصوص يخدمون مصلحتهم الخاصة»، الخ، بلا أدنى تمييز بين القيادات وجماهير القاعدة. من هؤلاء الشغيلة من يهجر فكرة النضال، مستسلما، وباحثا عن سبل أخرى فردية لتحسين الوضع الاجتماعي، كظاهرة تجارة خدمات «دروس الدعم» في قطاع التعليم؛ ومنهم من يبحث عن بديل في أشكال تنظيم أخرى، لاسيما التنسيقيات. ظهرت التنسيقيات النقابية نتيجة إهمال الأجهزة النقابية لمطالب فئات من الشغيلة، فانبرت هذه لتوحيد قواها متجاوزة الحدود بين المنظمات، لكن بمنظور فئوي يفرغ النضال النقابي من مضمونه الشمولي، بما هو دفاع عن مصلحة الطبقة العاملة برمتها. والى جانب هذا الصنف من التنسيقيات، ظهرت تلك التي ينطلق أعضاؤها من موقف رافض للنقابة، وحتى معاد لها عند البعض، بمبرر خيانة مصلحة الشغيلة. برز هذا بوجه خاص في قطاع التعليم، حيث انساقت معظم القيادات النقابية مع هجوم الدولة، فانتفضت القاعدة ضدها بواسطة تنسيقيات كان لها دور حاسم في حراك الأشهر الثلاثة (2023-2024). كانت التنسيقيات في هذه الحالة شكلا أوليا لتنظيم ذاتي، اتسم بديمقراطية من أسفل لم يتح لها أن تتطور [انظر مقال :من يخاف التنسيقيات، من يخاف التنظيم الذاتي؟ ولماذا؟ (*)]، كان قسم من قاعدتها يتوهمها بديلا عن النقابة. لكن، وعلى غرار كل شكل تنظيم ذاتي أولي، كف ذلك الصنف من التنسيقيات عن دوره بمجرد توقف النضال، وقد سرع ذلك عدم تبلور صيغ تنظيمية متينة في أسفل (لجان إضراب منتخبة في جموع عامة وقابلة للعزل...) ووهم الاستعاضة عن التنظيم بوسائل التواصل الاجتماعي.

وفي القطاع الخاص، أدى النفور من النقابة إلى ظهور حالات نضال عمالي بعيد عن أي تأطير نقابي، ومن شأن الظاهرة أن تتخذ أبعادا نظيرة لما في التعليم، لولا استشراء الهشاشة وحدة القمع الذين يميزان هذا القطاع.

مجمل القول إن التنظيم النقابي محاصر، ومفكك، وفاقد المصداقية لدى قسم متزايد من الطبقة العاملة. ليس هذا الوضع قدرا محتما، بل ناجم عن تشتت قوى المناضلين-ت المناهضين للبيروقراطية، لا بل حتى قلة إدراك طبيعة البيروقراطية كفئة ذات مصالح خاصة، وخط سياسي خاص، وليست مجرد ناهبِ مال عمالي ومُعدمٍ للديمقراطية في التنظيم.

النقابة هي عشرات آلاف الشغيلة الذين يدفعهم الاستغلال الى الاحتماء بالتنظيم، ولن يكفوا عن التوجه إليه طالما ثمة استغلال وقهر، مهما كانت عيوبه. قياداتها فئة باتت لها مصالح خاصة بها، ومندمجة باطراد في الدولة التي تريد هذا الدمج لاستعماله في تدبير المسألة الاجتماعية المستفحلة.

لم تبلغ الطبقة العاملة بالمغرب مستوى تنظيم ونضال أرقى من النقابي، وهذا هو القائم اليوم بنحو وازن، فيما تظل القوى المنتسبة إلى قضية بناء حزب الشغيلة هامشية، ضعيفة التأثير. ولا حزب دون حركة نقابية جماهيرية، فما هو إلا نخبة الحركة العمالية الأرقى وعيا و الأشد كفاحية. إنه و الحالة هذه من أولى الأولويات الدفاع عن النقابة العمالية بما هي أداة نضال طبقي، وتوسيع التنظيم، وإضفاء الديمقراطية عليه، بوجه حملات البرجوازية، التضليلية والقمعية. ولن تقوم قائمة لهذا الدفاع سوى بالتميز عن البروقراطيات النقابية بخط نضال وبناء ديمقراطي وكفاحي.

إحالة:

- رفيق الرامي: من يخاف التنسيقيات، من يخاف التنظيم الذاتي؟ ولماذا؟

https://www.almounadila.info/archives/24696

في ذكرى النكبة: الاحتلال الاستيطاني الصهيوني مستمر، العدوان الهمجي الصهيوني مستمر، لأجل فلسطين مستقلة وديمقراطية على كامل أراضيها التاريخية

بقلم، تيار المناضل-ة

خلد شعب فلسطين، ومعه كل مضطهدي/ات العالم، هذه السنة، الذكرى السابعة والسبعين للنكبة، التي جرت بعض فصولها بين سنتي 1947 و1949. واتخذ الفلسطينيون مثل هذا اليوم، 15 مايو، من سنة 1948، تاريخا رسميا لتخليد فصول عنوانها قتل وحرق ومجازر وتهجير واحتلال واستيطان، حيث تم ترحيل 750 ألف فلسطيني من أراضيهم وتحويلهم إلى لاجئين، وإحراق قراهم وهدم أكثر من 500 قرية وبناء مستوطنات مكانها، وإقامة دولة، صهيونية، على أرض شعب دُفع للجوء هربا من جرائم العصابات الصهيونية الهاغانا والأرغون وشترن، تلك الجرائم التي مهدت لإعلان الرئيس التنفيذي للمنظمة الصهيونية العالمية ومدير الوكالة اليهودية، ديفيد بن غوريون، قيام دولة إسرائيل بعد إعلان الامبريالية البريطانية انهاء انتدابها في فلسطين، في 14 مايو 1948، يوما قبل التاريخ الرسمي للنكبة، موفرة بذلك مع باقي القوى الامبريالية والقوى الكبرى في العالم آنئذ الغطاء السياسي والعسكري والقانوني لقيامها ولتشريد شعب فلسطين وجعله شعب لاجئين، بتخاذل ودعم خفي من قبل القوى الرجعية بالمنطقة.

تحل ذكرى النكبة السنوية للعام الثاني، في خضم استمرار ذات الكيان الصهيوني في ارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة لا تقارن، حجماً ونوعاً وهمجيةً، بكل التاريخ الدموي للكيان الصهيوني منذ بواكير نشأته، جرائم ترتكب أمام مرأى العالم وبدعم سخي عسكري، ومالي، وغطاء سياسي من الامبريالية الغربية أساسا وتواطؤ عملي، بعضه علني، للأنظمة الرجعية الحاكمة بالمنطقة.

ارتفع عدد ضحايا الحرب الصهيونية على غزة منذ 07 من أكتوبر 2023 إلى أكثر من 52 ألف قتيل، منهم (18000)طفل و(12400) من النساء و(1402)من الطواقم الطبية و(800) من أطر التعليم. ناهيك عن أعداد هائلة لازالت تحت الانقاض ومن المهددين بالموت من الجرحى والمرضى المحرمين من الرعاية الصحية التي طالها الدمار الشامل.

يطبق الاحتلال الإسرائيلي حصارا خانقا على غزة، حيث يمنع إدخال الطعام والدواء والمياه والكهرباء والخيم ...الخ لملايين البشر المطوقين عسكريا تحت وابل القذائف والصواريخ والمُسَيرات. وتتحمل النساء الفلسطينيات أشد ضغوط هذا الوضع الكارثي انسانيا بحكم دورهن، كسائر نساء العالم، في رعاية الأطفال والمسنين، وأشغال الحياة اليومية الأخرى.

يرتكب الكيان الصهيوني جرائمه منذ أزيد من سنة ونصف، ضد فلسطين وكذلك ضد كل شعوب المنطقة العربية في لبنان وسوريا واليمن، وبسند قوي من حكومات امبريالية عدة، بلغ حدود تبني فكرة ترحيل سكان غزة واحلال المستوطنين محلهم. في سياق اتساع دائرة الأنظمة الحاكمة التي تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل، وخيانتها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه التاريخية.

إن القضية الفلسطينية قضية تحرر قومي من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الذي زرعته الامبريالية في المنطقة العربية، قاعدةَ ارتكاز لإجهاض كل سعي لتحرر شعوبها من سيطرتها، ولأجل الحيلولة دون وحدة شعوبها والتحكم في ثرواتها الغنية. إن الكيان الصهيوني خطر قاتل على شعوب المنطقة، وتحرر الشعب الفلسطيني من مصلحة كل شعوب المنطقة المتناقضة مع مصلحة الأنظمة الحاكمة المنخرطة في كل المشاريع الهادفة لإقبار القضية الفلسطينية.

إن المنقذ الوحيد للشعب الفلسطيني من الكماشة الرجعية، المكونة من الصهيونية والامبريالية والأنظمة الرجعية الحاكمة في المنطقة العربية والمغاربية، يتمثل في إطلاق حركة جماهيرية عالمية من أجل وقف العدوان الهمجي، وإسناد النضال الفلسطيني بكل أشكاله من أجل حقه في الاستقلال والعودة وتقرير المصير وجبر الضرر التاريخي. حركة جماهيرية مناهضة للإمبريالية وحروبها، وضد كل تطبيع لأنظمة المنطقة مع عدو الشعوب الصهيوني الهمجي.

ليست القضية الفلسطينية صراعا دينيا أو عرقيا أو لغويا، بل إنها قضية اضطهاد قومي واقع على شعب فلسطين، وقضية صراع طبقي ضد سيطرة الامبريالية على كامل المنطقة الغنية بثروات حيوية وذات موقع استراتيجي. إن الجلادين هنا هم القوى الامبريالية والكيان الصهيوني والأنظمة الديكتاتورية التابعة بالمنطقة والضحية هو الشعب الفلسطيني متعدد الأديان وشعوب المنطقة بقومياتها ولغاتها وأديانها. وبالتالي فطريق هزم المحتلين وحلفائهم يمر عبر تضامن ضحاياهم من شعوب المنطقة بدعم من التضامن الأممي بتطلعاته التحررية الجذرية الأممية، تضامن سيشكل حائط صد لصعود موجة اليمين الفاشية الجديدة وجميع صنوف الرجعيات التي تتصدر الساحات.

أبانت حملة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني التي كان مركز ثقلها أساسا في أوربا وأمريكا عن تنامي الوعي بحقيقة الصهيونية كحركة استعمار استيطاني في خدمة أهداف السيطرة الامبريالية على منطقة استراتيجية بموقعها وبثرواتها. وعي أخذ يخترق حركة التضامن الشعبي ببعض بلدان المنطقة -رغم القمع الشرس- يلزم إنماؤه حتى تصبح القضية الفلسطينية محورا أساسيا للنضال ضد الاستعمار والامبريالية بمنطقتنا ومن أجل بديل شعبي جذري بها.

يواصل الشعب المغربي نضاله الداعم للشعب الفلسطيني، والرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني، في دينامية شهدت تزايدا ملحوظا في الشهور الأخيرة بفعل للغطرسة الصهيونية غير المسبوقة، وبفعل تزايد سيرورة التطبيع الجارية رغم مأساة غزة.

إن التطبيع الرسمي مع اسرائيل ليس سياسيا فقط، بل تطبيع اقتصادي وعسكري وأمني، ويبحث أيضا عن جسور لاختراق شعبي عميق، باستغلال الأصول المغربية لقسم من المستوطنين-ات الإسرائيليين-ات، وبترويج أوهام تطوير المصالح مع "حليف" نافذ عالميا.

إننا في تيار المناضل ة نطالب بالوقف الفوري للحرب والحصار على غزة، وبتنفيذ برنامج استعجالي يلبي الحاجيات العاجلة لفائدة السكان.

- ندين الجرائم الصهيونية في غزة وعموم فلسطين، ونطالب بمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة، وندعو الحركة العالمية المتضامنة مع الشعوب لمزيد من لضغط لاعتقال كل مجرم صهيوني أينما حل أو ارتحل.
- نرفض جريمة تهجير الفلسطينيين من أرضهم وتنفيذ المخطط الاستعماري الصهيوني الرجعي.
- نحيي حملة التضامن الشعبي مع فلسطين، وحملة مقاطعة سلع الاسرائيلية، والجهود لأجل إلغاء التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيو ني.
- نساند المسيرات الاحتجاجية والوقفات أمام الموانئ ضد عبور السفن المحملة بالعتاد الحربي، ونحيي فصائل الطبقة العاملة بالموانئ المغربية الرافضة لذلك.
- نضم جهودنا إلى مكونات اليسار المغربي المناضل من أجل دور أكثر فعالية في بناء حركة جماهيرية، عمالية وشعبية، داعمة لشعب فلسطين، في أفق إضراب عمالي وشعبي ضد التطبيع مع الكيان الهمجي الغاصب.
- ندعو إلى تنسيق جهود قوى النضال العمالي والشعبي على صعيد المنطقة لنصرة شعب فلسطين، وللنضال من أجل بديل تقدمي، اجتماعي وسياسي، يلبي حاجات الجماهير الشعبية الى الحياة اللائقة والديمقراطية وتحرر النساء وحماية البيئة.
- نطالب بإطلاق سراح المعتقلين على خلفية التضامن مع فلسطين وإسقاط جميع المتابعات القضائية وإعادة الاعتبار لجميع من جرت إدانتهم-ن.

المناضل ة Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

ماذا يقتضي وضع اليسار الراهن ؟
رأي في الدعوة إلى توحيد فعل اليسار

بقلم: جنين داوود

صدر عن مجموعة من مناضلي-ت اليسار، قبل ثلاثة أشهر، نداء لتوحيد الفعل بعنوان « نداء لفعل موحد لقوى اليسار من أجل التغيير الديمقراطي» (نص النداء، ومقابلة مع الرفيق الوافي محمد بعدد مايو لجريدة المناضل-ة) . نداء لن يلقى لدى كل من يدرك عمق أزمة أدوات النضال ببلدنا، ومدى تسارع تردي الوضع الاجتماعي واختلال ميزان القوى الطبقي، والمخاطر المتنامية إقليميا، سوى الترحيب. الرأي التالي يندرج ضمن هذا الترحيب، متطلعا إلى تحقيق فكرة توازي النقاش مع الفعل الميداني كما وردت في الجواب المقترح أدناه على سؤال ما العمل لتوحيد الفعل؟

سياق انحدار اليسار

دخل المغربُ القرنَ الواحد والعشرين بيسار أضعف من أي وقت في تاريخه. فمن جهة، أتت تجربة ما سُمي كذبا حكومة تناوب على الرصيد الشعبي الذي راكمه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية طيلة عقود، بمعارضته المناوشة من أجل مساومة. حيث جرى عرض تجربة تلك الحكومة أمام الرأي العام الشعبي على أنها حكومة تغيير، بينما هي واصلت تنفيذ السياسة المملاة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وكذا الاتحاد الأوربي، حيث دخل عقد الحماية الجديد المسمى «شراكة» مع ذلك الاتحاد حيز التطبيق في العام 2000 بالذات.

بنى الاتحاد الاشتراكي شعبيته، وهيمنته داخل اليسار، مستفيدا مما يفسح له النظام من مجال، للإفادة من إمكانات إعلامية، وعمل في الساحة الجماهيرية بأدوات متنوعة، حزبية ونقابية وجمعوية، فيما يتعرض اليسار الثوري لحملة تنكيل وإبادة دامت عقودا، أدت إلى تفكيك معظمه.

وكان استعمال مؤسسات الديمقراطية الزائفة، من مجالس محلية وبرلمان، والتدخل نقابيا عبر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التي اتخذ عملها الطابع الأشد كفاحيا في الساحة النقابية، مستفيدة من سياسة المحجوب بن الصديق الذي جمد نضالية الاتحاد المغربي للشغل، عنصرين أساسيين في بناء شعبية الحزب وانغراسه التنظيمي وهيمنته في ساحة اليسار. هيمنة قوية لدرجة أن الاتحاد الاشتراكي مارس جاذبية على أقسام من اليسار الثوري الذي ظهر على يسار اليسار التقليدي (حزبي الاتحاد والشيوعي)، فكانت منظمة العمل نسخة مصغرة منه، كما انجذب قسم من قدماء منظمة الى الأمام، والمجموعات الطلابية، أفرادا وجماعات، سواء بالانضمام الى الاتحاد او تشكيل زمر مماثلة له فكريا وسياسيا (ما سمي خط النضال الديمقراطي).

تمثل أيضا ضعف اليسار في مطلع القرن الواحد والعشرين في عجز اليسار البديل، أي ما تبقى من الحركة الماركسية اللينينية المتشظية، وسائر المنتسبين لقضية تحرر الشغيلة، عن بناء قوة يسارية منغرسة وذات مقدرة على الفعل في ميزان القوى الطبقي. لم تفض مخاضات التجميع في النصف الأول من سنوات 1990 سوى إلى تشكيل قطبين، أحدهما متبنٍّ «النضال الديمقراطي» بنحو قاد معظمه إلى الحزب الاشتراكي الموحد، وآخر مدافع عن ضرورة بناء حزب الشغيلة (وعامة الكادحين (! بالتخلي عن المنظورات اليساروية لسنوات التأسيس، لكن دون اجتراح خط بناء فعلي لحزب الشغيلة. وواصل قسم من قدماء المجموعات الطلابية «القاعدية» التدخل نضاليا، لاسيما نقابيا، بممارسة بلا بوصلة غير ترديد أن إجابات سياسية مضى عليها نصف قرن لا تزال ملائمة.

ورغم جهود التدخل نقابيا، وسياسيا (لاسيما إبان حراك 20 فبراير)، لم تتجدد قوى اليسار الجذري، ولم يكسب شعبية بعد انهيار الاتحاد الاشتراكي ولا استعاد ما كان له طلابيا.

انتهت شعبية الاتحاد الاشتراكي بعد ان زاحمتها شعبية متنامية كسبتها تيارات اسلامية نمت ضمن الموجة المكتسحة للمنطقة، بوجه خاص منذ سطوة الملالي على الحكم في إيران بعد إطاحة الشعب لديكتاتورية الشاه. زاحمت الحركة الإسلامية الناشئة اليسار التاريخي، وحاربته إلى ان غزت قلاعه التاريخية بالساحة الجامعية، واستكملت إزاحة اليسار بعد فقدان هذا مصداقيته بتجربة «حكومة التناوب»، وتفكك دراعه النقابي بالأزمة التي عاشتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل/.

يسار مساير لما يطبق من سياسات

تمكن النظام من مواصلة تطبيق السياسات النيوليبرالية، المدمرة اجتماعيا، باستعمال آليته السياسية (مؤسسات «منتخبة» وحكومة واجهة)، وبقمع/احتواء المقاومات الشعبية (ايفني، الريف، جرادة ...) وتعميق «الشراكة الاجتماعية»، أي دمج القيادات النقابية لتيسير تمرير التعديات على الطبقة العاملة.

لم يكن لدى قسم من اليسار أي ميل الى حفز النضالات العمالية والشعبية التي شهدها المغرب في ربع قرن الأخير، بل إن معظمه ظل يخاطب النظام، وليس الجماهير المقهورة، محذرا إياه من «اشتداد الاحتقان» و»تهديد السلم الاجتماعي» و»خطر الانفجار». وهو الموقف التقليدي للقوى «المعارضة» التي تخشى فعل الجماهير. وفضلا عن هذا يتحمل قسم من هذا اليسار مسؤولية سياسة مجاراة المنظمات النقابية لهجمات الدولة على مكاسب الشغيلة وحقوقهم، لدرجة التفريط في مكاسب تاريخية ، آخرها (وهل يكون الأخير؟) حرية الإضراب (النسبية).

وقد برزت خاصية هذا النوع من اليسار في مآل الجبهة الاجتماعية المغربية. مآل باعث على اليأس من أي توحيد للفعل مع هكذا يسار. لكن، وعلى غرار ما دلت التجربة مرارا، يستمر مناضلون ومناضلات في قاعدة اليسار في أداء ادوار كفاحية بالعديد من النضالات العمالية و الشعبية، لكن في حدود تنم عن غياب مقدرة على تحدي ميول القيادات إلى الاستكانة، وفي نهاية المطاف إلى مسايرة الخيارات اللاديمقراطية و اللاشعبية بخطاب ناقد (مع انه لا ينفذ الى الجوهر الرأسمالي للبلاء) غير فاعل.

مناضلو اليسار ومناضلاته هؤلاء، إلى جانب اليسار الجذري، المنظم والأقل تنظيما، هم المعنيون، بنظري، بتوحيد الفعل اليساري. إن ترك الأمر لهيئات تشكيلات اليسار، وانتظار اتفاقها على توحيد الفعل، قد لا يعطي أكثر مما هو قائم، حيث اتحدت مكونات ثلاث

التتمة في الصفحة 05

تتمة الصفحة 04

ماذا يقتضي وضع اليسار الراهن ؟ رأي في الدعوة إلى توحيد فعل اليسار

بقلم: جنين داوود

في فيدرالية اليسار، وأعلن قيام الجبهة الاجتماعية (قد استكملت خمس سنوات ونصف)، وهي جبهة نضال شمولي برغم اقتصار الاسم على الشأن الاجتماعي، حيث نص ميثاقها على النضال ضد الاستبداد ومن أجل الديمقراطية، وعلى النضال ضد الامبريالية والرأسمالية.

دلت تجارب تعاون تشكيلات اليسار المتعددة، على بقاء دعوات الوحدة في حدود إعلان النوايا، والتعثر في ممارستها. ما يدل على ان قوى اليسار بحالتها الراهنة غير ناضجة بعد لفعل جبهوي فعال.

ينطبق نقض النضج هذا على قسم من الحالات اليسارية الجماعية المنتسبة الى الماركسية اللينينية ، إذ لم يُعهد منها غير مزاعم احتكار الحقيقة الثورية وقصف غيرها بنعوث التحريفية، والامتناع عن أي فعل وحدوي، حتى في ابسط مهام نضال المقاومة اليومية، عماليا وشعبيا. وهذا ما برهنت عليه تجارب نضال الحراكات الشعبية، وكذا هزات شهدتها الساحة العمالية، لا شك ان ابرزها تمثل في حراك الأشهر الثلاثة بقطاع التعليم.

ما العمل و الحالة هذه ؟

يُنذر نقص النضج والشعور بالمسؤولية هذا ببقاء دعوات العمل المشترك والتوحيد أمنيات تتكرر عند كل شعور بمزيد من اختلال موازين القوى الطبقية و العجز عن التأثير فيها. ما العمل و الحالة هذه؟

تتطلب حالة اليسار، أول ما تتطلب تواصلا على أوسع نطاق لعرض الآراء و النقاش، حول أسباب ضعف اليسار وسبل تجاوزه، بتنظيم منتديات محلية، عن الوضع المحلي ضمن الوضع على صعيد وطني، وفي السياق الإقليمي و العالمي. وفي مرحلة ثانية تنظيم ملتقى وطني بناء على النقاشات المحلية.

وبنحو مواز لهذه النقاشات، وكي لا تظل كلاما مفصولا عن واقع المقاومة العمالية و الشعبية، يتعين إيجاد صيغة عملية توحد الجهود، على شاكلة لجان أو تنسيقيات – للتشكيلات و الأفراد- للتضامن مع النضالات الجارية محليا، وللمشاركة في الجهود ذات الصبغة الوطنية، مثل قافلة التضامن مؤخرا مع عاملات سيكوميك بمكناس، او مبادرات التضامن التي جرت مع حراك فكيك، الخ.

يجب تفعيل لجان التضامن هاته مهما كان عدد المناضلين-ت المنخرطين-ت فيها. فالمواظبة تُؤتي مفعول كرة الثلج، وتعطي مثالا عن الفعل الميداني الموحد. ليست هذه الصيغة غريبة عن تجارب اليسار فقد تجسدت في مطلع سنوات 1990 بشكل ناجح في لجان التضامن مع الأموي لما زُجَّ به في السجن لانشقاقه عن الإجماع بمناداته بملكية برلمانية (يسود و لا يحكم) وبمجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي . وبعد ذلك في تنسيقيات مناهضة الغلاء في العام 2006.

من مزايا لجان التضامن هذه ما تتيح من إمكان انخراط مناضلي-ت قواعد اليسار حتى عند امتناع القيادات عن الإنصات الى نداء توحيد فعل اليسار، هذا النداء الذي ينطق به واقع الهجوم البرجوازي الشامل ومستوى تخلف أدوات النضال القائمة عن صده.

رسالة أحد عمال الحراسة باسم «Mousa Arabi» إلى صفحة فايسبوك جريدة المناضل –ة

ملخص عن حارس امن خاص بالمغرب

365 يوم بدون عطلة ولا يحق لك ان تسافر ولا ان تمرض

12 ممنوع عليك قضاء حاجتك ممنوع عليك الاستمتاع بوجباتك اليومية

12 ساعة من الاستغلال

12 ساعة من الضغط النفسي

12 ساعة وهو معرض للإهانة

12 ساعة عمل وهو معرض للمخاطر بدون اي تغطية صحية

12 ساعة من الصبر و تحمل كلام بغض الناس السافل الغير مسؤول

12 ساعة من تحمل الطقس الحار في الصيف و البارد في فصل الشتاء

12 ساعة من القمع

12 ساعة بدون راحة ولا قيلولة

كل هذا براتب شهري لايصل حتى الى الحد الادنى للاجور

أليس هذه هي حياة العبودية ؟

هل فعلا نعتبر ابناء هذا الوطن ؟

وهل فعلا نحمل الجنسية المغربية ؟

وهل فعلا لدينا اجساد و ارواح وعائلة و حياة؟

وهل فعلا ابناءنا كأبناء باقي المواطنين المغاربة لهم اباء ؟

... وهل فعلا يرانا الناس أننا بشر ؟

******

تلخص هذه الرسالة معاناة ووضع شغيلة سياسات التدبير المفوض. سياسة أجهزت على مرافق الخدمة العمومية ومنحت شغيلة رخيصة الثمن للخواص من أجل الاغتناء وتكديس الثروات. سيستمر هذا الوضع ما لم يتنظم شغيلة هذا القطاع في نقابات والنضال من أجل حقوقهم والمطالبة باستعادة كل خدمات التدبير المفوض وتدبيرها في إطار القطاع العام تسييرا ومراقبة وتشغيلا. لا مخرج لمعاناة شغيلة الحراسة والنظافة والبستنة... من رفع النقابات مطلب رفض التدبير المفوض ودمقرطة تسيير القطاعات العامة بما يخدم حقوق شغيلته وتجويد خدماته لفائدة كادحي/ات المغرب.

ملخص حوار مع عامل حراسة في كلية : نقص الأجور بوجه استفحال الغلاء

بقلم؛ العاصي

العامل الذي لم تشأ الجريدة ذكر اسمه حرصا على عمله يشتغل في الحراسة في إحدى كليات الرباط (مدينة العرفان). بلغت مدة عمله في الشركة المكلفة بأشغال الحراسة عاما و4 أشهر. هذه الشركة حاصلة على صفقات حراسة اخرى في « باب الرواح» و» أكدال»... بدأ العامل حكيه « كما هو معروف فساعات العمل تبلغ 12 ساعة، من الساعة السابعة صباحا إلى غاية السابعة ليلا .والعكس بالنسبة للمجموعة التي تتولى العمل ليلا». هناك مجموعتان واحدة نهارا عدد عمالها 10، والأخرى ليلا عدد عمالها 3. يقضي العمال أوقات إضافية تصل في بعض الأحيان إلى نصف إلى ساعة عمل لكنها لا تعوض لنا.

يبلغ الأجر الشهري 2300 درهما، ولحد كتابة هذه الأسطر، أي 2 مايو لم يحصل العمال على أجورهم. حكى العامل أن هذا المبلغ الزهيد لا يكفي بتاتا «: حيث أكون مرغما على الاقتراض من اليوم الخامس عشر من كل شهر». و أضاف» أنا أسكن بعيدا ما يضطرني إلى أخد وسيلتي نقل لأصل إلى مدينة العرفان. أنا أقطن في الواد، أركب الطاكسي وبعدها الترام من حي كريمة لأصل إلى مكان العمل وفي العودة أيضا». واصل « أكلاف الكراء والماء والكهرباء فحدث ولا حرج ..»و أنهى حديثه «إننا نعمل مجانا لفائدة أرباب العمل».

أخبر العامل بأن هذا النوع من الأشغال يقضي على صحة العامل، ويصيبه بالأمراض الناتجة عن الوقوف أو السهر. ففي النهار يكون مضطرا للوقوف ساعات طوال، أما ليلا فيقضي ليلته متجولا بين مرافق الكلية أو جالسا منتبها لأدنى شيء. العمل ليلا منهك جدا فلا تغذية منظمة ووضعه الصحي ضعيف « على قد الحال «ما يُلزمه لأخذ الدواء وتناوله في العمل. و قال «حين تتصل لإعلامهم بأنك مريض يخبرونك بضرورة الحضور وأداء العمل لعدم وجود من ينوب عنك « . إن الوقوف لساعات طوال يؤثر كثيرا على صحة العامل. أخبر العامل بأنه مسجل في الضمان الاجتماعي ولا يعلم إن كان هناك تأمين عن حوادث الشغل. معرفة إن كان هناك تأمين عن الحوادث يحدث حين تحصل حوادث للعمال وهذا الامر لم يحصل خلال اشتغالي مع الشركة ولا أجرؤ عن السؤال مخافة الطرد.

قال «أنا مضطر للصبر ، لأنه لا بديل بسبب البطالة الكثيرة» .ذكر العامل «بأن مجرد القيام بمقارنة مع أجور بعض المقاولات الأخرى المشتغلة في نفس المجال في الرباط، نلاحظ أننا نعاني حيفا كبيرا».

عند الحديث عن العمل النقابي قال بأنه لم تكن هناك محاولة لتأسيس فعل نقابي. هناك خوف من الطرد خاصة بسبب البطالة المنتشرة.

ما ركز عليه العامل في الحوار الذي جرى معه هو الاجر الزهيد. فالحد الادنى للأجر الشهري هو 3045.96 درهمًا في حين يتقاضى العامل أدنى منه في خرق سافر لما هو متفق عليه ضمن دفتر التحملات ومدرج ضمن الاتفاقيات الشغلية والمراسيم. يصر العامل على أن هذا الأجر لا يساوي شيئا أمام غول أكلاف المعيشة.

يتواصل انهيار القدرة الشرائية للعمال/ات و للكادحين لأن الدولة تواصل سياسات تدمير الخدمات العمومية (تحت مسمى التدبير المفوض) وتسليمها لأقلية بصفقات مربحة بدل الحفاظ عليها وتسييرها وتشجيع التشغيل. يترافق هذا مع رفض الدولة تطبيق السلم المتحرك الاجور الذي يضمن زيادة الاجر كلما زادت الأسعار.

إن المطلوب هو مراقبة المقاولات التي لا تؤدي الأجور الحقيقية، و دعم القدرة الشرائية لملايين المفقرين/ات ، أي إنشاء صندوق تعويض عن البطالة يموَّلُ من ضرائب تصاعدية على أرباب العمل. وايضا خفض الأجور العليا لكبار الموظفين في كل القطاعات، وتحويل الفوائض المالية الناتجة عن ذلك لصالح العاطلين/ات ، وملايين الكادحين- ات في القطاعات غير المهيكلة (المقاهي، محلات تنظيف السيارات، عاملات النظافة، العمال- ات غير المصرح بهم- هن في صندوق الضمان الاجتماعي... إلخ).

إن القبول بسياسات التدبير المفوض في الخدمات العمومية جريمة كاملة الأركان لأنه تنكيل بالشغيلة ونهب للمال العام. يجب الغاؤه وتوظيف الحراس (وكل فئات الشغيلة العاملة حيث التدبير المفوض) حيث يحرسون بكامل الحقوق.

وان الطريق الى ذلك هو التنظيم النقابي . وعلى النقابات القيام بحملة لتنظيم شغيلة الحراسة وحمايتهم من القمع بتضامن سائر القطاعات العمالية الاخرى في القطاع العام وكذا الخاص. كما أن دورها الأساسي هو الاضطلاع بتنظيم برامج نضال حقيقية ضد السياسات القاضية على الخدمات العمومية وقدرة الكادحين المعيشية بدل نهج سياسة النقابة الوطنية من خلال ما يسمى «الشراكة الاجتماعية».

الدعارة في صُلب الرأسمالية النيوليبرالية

بقلم؛ روزا كوبو * Rosa Cobo

تنظيم/ تقنين الدعارة يعني تنظيم/ تقنين هذه الصناعة، بيد أنه يعني أيضًا قبول تسليع أجسادنا. لهذا السبب، للدعارة آثار كارثية على جميع النساء.

في السنوات الأخيرة، دار نقاش حاد معظم الأحيان حول كيفية التعامل مع الدعارة. مرد ذلك أساسًا إلى التحول الذي طرأ على هذه الواقع الاجتماعي. فبعد أن كانت نشاطا تجاريا صغيرا لا يؤثر على الميزانية الوطنية، أصبحت صناعة عالمية. وقد شهدت نمواً هائلاً، كما ازدادت بروزها وانتشارها بشكل كبير. وفي متم سنوات السبعينيات، مع ظهور السياسات الاقتصادية النيوليبرالية الأولى، بدأ نظام الدعارة القديم الذي عرفنا بواسطة الأدب والسينما في الانحدار. كانت بيوت دعارة، وشابات عانين من الفقر وأحداث حياتهن التي وضعتهن على هامش المجتمع، ومجموعات رجال أقل عددًا مما يرتادونها اليوم، تشكل نموذج الدعارة القديم. تعرف الكثيرون منهم على الجنس في هذه الأماكن. لكن نموذج الدعارة الجديد لا علاقة له بذلك. هناك شيء يربط بين هذين العالمين من الدعارة: إنه في سرديات النساء البغايا اللواتي كنّ عاهرات سعيدات وكنّ هناك برغبة منهن.

"أصبح الاستغلال الجنسي استراتيجية تنمية لدول مثل رومانيا وتايلاند ونيجيريا والبرازيل وكولومبيا والجمهورية الدومينيكية".

يوجد أصل تحول الدعارة إلى صناعة ضخمة للاستغلال الجنسي ، كما أشرت سابقًا، في الرأسمالية الجديدة. عندما تُفرض هذه السياسات الاقتصادية، نكون إزاء بلدان عاجزة عن الانخراط في الاقتصاد العالمي لأن أجهزتها الإنتاجية غير منافِسة وتدمر فرص العمل. عندها تظهر الاقتصادات غير الشرعية –يسميها كاستلز Castells اقتصادات إجرامية – التي تصبح فرصة للبلدان ذات معدلات الفقر المرتفعة التي تشهد، في حالة من الذعر، انهيار جزء من نسيجها الاقتصادي. إن التصدير غير القانوني للأسلحة، وتهريب المخدرات، وتصدير النساء لأغراض الاستغلال الجنسي، وتهريب الأعضاء البشرية، والحمل لفائدة الغير – هي الاقتصادات الإجرامية الأكثر ربحًا – كانت أوكرانيا واحدة من البلدان حيث انتشرت هذه الصناعة أكثر واكتست طابعا إجراميا أكثر حتى بداية الحرب. وستمثل هذه الصناعات غير الشرعية فرصة لبعض البلدان لإعادة بناء اقتصادها الوطني.

غير أنه ليس يسيرا جعل الاقتصاد غير الشرعي المصدر الرئيس لأرباح بلد ما. ويتطلب تحقيق ذلك، حسب ساسكيا ساسن Saskia Sassen ، إنشاء دورات circuits شبه مؤسسية تمر عبرها واحدة أو أكثر من الاقتصادات غير الشرعية. وبفضل هذه الدورات يتم تهريب النساء لأغراض الاستغلال الجنسي من بلدان الجنوب، حيث معدلات الفقر عالية، إلى بلدان الشمال. وتربط هذه الدورات مافيا بلدان المنشأ ونظيرها ببلدان المقصد. ويتم تجنيد النساء اللواتي سيمارسن الدعارة في بلدانهن عن طريق العنف أو الخداع، أو الوعد بالمال وبحياة أفضل مما يعشن في بلدانهن. عند وصولهن إلى هنا، يكون قد أُعِدت لهن أو بيت دعارة أو مكان في منطقة صناعية أو في وسط المدينة ، وكذا الرجال الذين يتحكمون فيهن. عندئذ تبدأ رحلة معاناة وألم لا يمكن أن يتخيلها من منا لا يعرف هذه الحياة.

تسمي ساسن هذه الشبكات شبكات شبه مؤسسية، لأن ربط البلد الأصلي ببلد المقصد وتصدير آلاف النساء يومياً عبر هذه الشبكات، متجاوزة ضوابط الهجرة، يتطلب تواطؤ المافيا مع قطاعات من الشرطة والجيش والقضاء، وبالطبع من نخب البلد الاقتصادية والسياسية. العنصر الأساسي هو أن النساء اللواتي يُصدرن يرسلن أموالاً إلى بلدانهن الأصلية، وبهذه الأموال يُعاد تنشيط الاقتصاد الوطني.

لهذا السبب أصبحت صناعة الاستغلال الجنسي استراتيجية تنموية لدول مثل رومانيا وتايلاند وكمبوديا ونيجيريا والبرازيل وكولومبيا وجمهورية الدومينيك، من بين دول أخرى كثيرة. وقد صرح وزير تايلاندي في مقابلة أنه من الضروري التضحية بجيل من النساء لتسريع نمو البلد الاقتصادي. وعندما يمنح صندوق النقد الدولي قروضاً للمساعدة الهيكلية للبلدان التي تعاني من معدلات فقر عالية، فإنه يحثها على إنشاء صناعة الترفيه والتسلية لضمان سداد الديون. ويستجيب مشروع يوروفغاس في مدريد لهذا النموذج الترفيهي، الذي يتخذ شكل الدعارة والمقامرة. فالدعارة تدر المال والمقامرة تبيضه.

"اضطررت إلى العمل الميداني عندما كنت أجري أبحاثًا عن الدعارة ولم ألتق قط امرأة تريد أن تكون حيث توجد".

تبييض الأموال هو بالضبط نقطة اتصال الاقتصادين القانوني و غير القانوني. ظهور المصارف الصغيرة في البلدان التي تصدر النساء لأغراض الدعارة له وظيفة غسل الأموال المحصلة بطريقة غير مشروعة من أجساد النساء التي تحولت إلى سلعة تتميز بانخفاض كلفتها وارتفاع أرباحها البالغ. لا غرابة أن تتأرجح الدعارة بين المرتبة الثانية والثالثة من حيث الأرباح على الصعيد العالمي. يؤدي الاقتصاد الاجرامي دورًا ضروريًا في عولمة الرأسمالية النيوليبرالية. وفي هذا السياق، تم إنشاء سوق عالمية تستخرج الأرباح من أجساد النساء، حيث حولتهن الدعارة وتصوير الخلاعة والأمومة لفائدة الغير إلى سلع في هذه السوق الإجرامية.

السؤال هو ماذا نفعل بهذه الصناعة وبضحاياها، أولئك اللواتي والذين تستغلهم الصناعة وتجعلهن/م سلعة وتجردهن/م من إنسانيتهن/م وتضغط عليهن/م دون أي حدود سوى الساعات التي تتاح لهن/م كل يوم. تنظيم الدعارة يعني تنظيم/ تقنين هذه الصناعة، ولكنه يعني أيضًا قبول تسليع أجسادنا. لذا، فإن الدعارة لها آثار كارثية على جميع النساء. هل من الممكن، من منطلق النسوية واليسار، اقتراح تنظيم العمل من أجل جنس فموي أو إيلاج شرجي أو مهبلي؟ هل يمكن استخدام مبدأ الحرية الفردية للقيام بذلك؟ بعبارة أخرى، هل يمكننا الاستمرار في تكرار حجة "أفعل بجسدي ما أشاء"؟ إذا استُخدم هذا المبدأ لتبرير الاستعمال الجنسي لجسد المرأة، فيمكننا أيضاً استخدامه لتبرير بيع الأعضاء أو تبرير أي شكل من أشكال العبودية طالما أن الشخص الذي يخضع لها يوافق عليها. من المدمّر أن نرى كيف تغلغلت ثقافة التسليع النيوليبرالية في قطاعات اليسار! هل يمكننا أن نطالب بشكل مشروع بلا تكون الصحة والتعليم ومعاشات التقاعد جزءًا من السوق، ونقترح في الآن ذاته نقترح أن يكون جسد المرأة متاحًا كسلعة؟ إن تنظيم/ تقنين الدعارة يعني فتح آخر حاجز لدينا أمام السوق، ألا وهو أجسادنا. لهذا السبب تمثل الدعارة اختبارًا للمدى الذي يمكن ان يبلغه جشع الرأسمالية النيوليبرالية. إنه يحول أجساد بعض النساء، الأكثر ضعفاً والأقل حيازة للموارد، إلى مكان عمل. إنه رهان للبقاء على قيد الحياة وليس للحياة. تستحق النساء

التتمة في الصفحة 08

الدعارة في صُلب الرأسمالية النيوليبرالية

تتمة الصفحة 07

بقلم؛ روزا كوبو * Rosa Cobo

اللواتي يمارسن الدعارة حياة مثل غيرهن. والسؤال "وماذا لو أردن ذلك" لا يمكن أن يطرحه إلا من يتحدثون بدافع الجهل أو سوء النية. لا أحد يستحق العنف والإيذاء.

"لن تضع السياسات الإلغائية حداً للدعارة بين عشية وضحاها، لكنها ستردع القوادين. وستعاقب أيضاً مستغلي الدعارة".

اضطررت إلى العمل الميداني عندما أجريت أبحاثاً عن الدعارة، ولم ألتق قط امرأة تريد أن تكون حيث توجد. وجدت حالات حمل بين مهاجرات، بعضهن صغيرات جدًا، لم يعرفن ماذا يفعلن في هذه الظروف. ووجدت أيضًا أطفالًا وأمهات وآباء أو أخوات في بلدانهم الأصلية كانوا بحاجة إلى المال أو يمكنهم استخدامه للبقاء على قيد الحياة أو لتحسين معيشتهم. وجدت حالات إيذاء من قبل آباء وأمهات دفعوا بعض النساء إلى الدعارة للحصول على أموالهم الشهرية... وجدت ألمًا، ألمًا شديدًا، وشهادات لن أنساها أبدًا: "أريد أن أعيش حياة طبيعية، أن أرسل أطفالي إلى المدرسة، أن أحصل على عمل ومنزل". كما وجدت الكحول والكوكايين لمواجهة الإساءات التي تتعرض لها البغايا. والكثير من الألم الجسدي والنفسي. بعد أن زرت المنطقة الصناعية في ماركوني، والنوادي أو الشقق التي تمارس فيها الدعارة، لن أستطيع أبدًا أن أقترح أي شيء آخر سوى إنهاء واقع يمثل مصدرًا لا ينضب للألم لكثير من النساء. لن أستطيع أبدًا أن يكون لي رأي آخر سوى الغاء هذه الصناعة الإجرامية.

لن تنهي السياسات الإلغائية الدعارة بين عشية وضحاها، لكنها ستردع القوادين الذين يبحثون عن أسواق جديدة للاستغلال الجنسي حتى يصبح العالم غير صالح للعيش لهؤلاء المجرمين. وستعاقب أيضًا المستفيدين جنسيا من البغايا الذين يعتمد عليهم نظام الدعارة. لا يستحق شبابنا أن يتربوا على الاعتقاد بأن من المقبول الوصول إلى أجساد النساء الفقيرات والمهاجرات والمحرومات من أوراق ثبوتية، والضعيفات دائمًا، مقابل أسعار زهيدة. يجب ألا تكون الإساءة والاستغلال جزءًا من تنشئة مجتمعنا، أو أن يغذيا خيالنا الجنسي. سنواجه عقبات عديدة على الطريق الطويل نحو إلغاء الدعارة، وبصدارتها المصالح البطريركية والاقتصادية. إن إلغاء الدعارة يلغي الامتيازات الذكورية، ولكننا ملزمون بإلغائها إذا كنا نطمح إلى عالم أكثر مساواة. إن وضع سياسات لإلغاء الدعارة يعني الوقوف في الجانب الصحيح من التاريخ، لأنها خطوة أخلاقية أساسية لتحضير مجتمعنا وديمقراطيتنا. للنساء اللواتي يمارسن الدعارة الحق في حياة كريمة، وفي صناعة الجنس لا توجد حياة، بل استغلال وعنف فقط.

- روزا كوبو أستاذة في علم الاجتماع في جامعة لا كورونيا *La Corogne* وكاتبة.

المصدر: https://entreleslignesentrelesmots.wordpress.com/2022/07/19/la-prostitution-au-coeur-du-capitalisme-neoliberal/

على غرار التبادل الحر، الرسوم الجمركية تُخضع دول الجنوب

بقلم؛ خوسيه ميغيل أومادا * José Miguel Ahumada

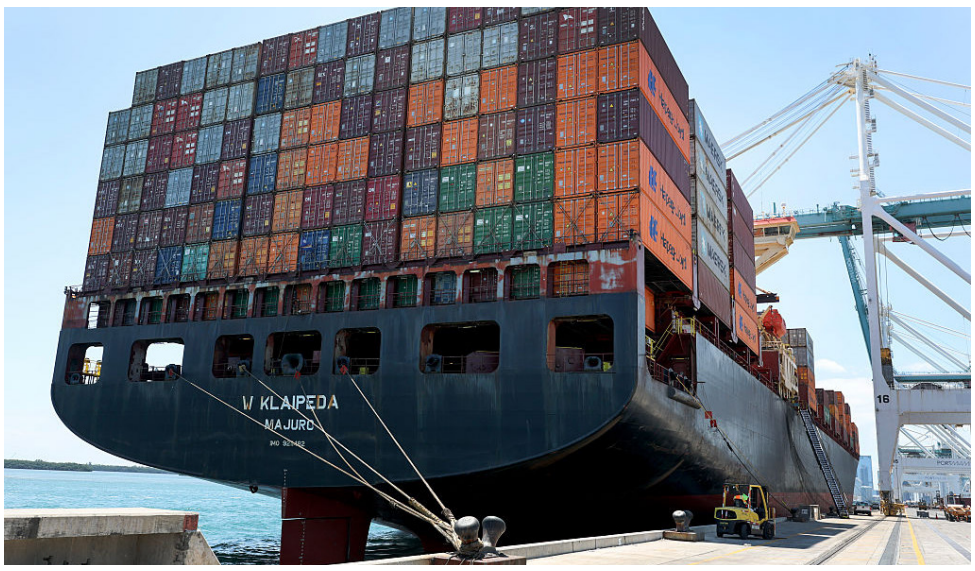

تم إرغام دول الجنوب على التخلي عن تقرير مصيرها الاقتصادي بذريعة التبادل الحر. وفي غياب رد جماعي، لن يؤدي تفكيك دونالد ترامب لهذا النظام سوى إلى مزيد من تآكل السيادة الاقتصادية للدول النامية.

يضع الهجوم الجمركي الأمريكي الأخير البلدان النامية في مأزق صعب. بينما تتخلى واشنطن عن النظام متعدد الأطراف لصالح تدابير اقتصادية أحادية الجانب، يتعين على دول الجنوب العالمي مواجهة مستتبعات هذا التغير، ليس على الصعيد الدبلوماسي وحسب، بل أيضاً فيما يخص تقلص هامش المناورة لنهج سياسة اقتصادية مستقلة.

تعرض إدارة ترامب، ومعها بنحو متزايد قسم كبير من الطبقة السياسية الأمريكية، التعريفات الجمركية على أنها أداة لإحياء الصناعة المحلية وإعادة تأكيد قوة البلد. وفي سعيها إلى تحقيق هذا الهدف، تخلت الولايات المتحدة عن القواعد الأساسية لمنظمة التجارة العالمية وتجاوزت اتفاقيات التبادل الحر التي كانت في يوم من الأيام تعد البلدان النامية بحماية من الأحادية الاقتصادية. وفي مقابل هذه الحماية المفترضة، كانت هذه البلدان قد تخلت بالفعل هامش مناورة سياسي كبير في مجالات مثل الملكية الفكرية، والرقابة على رأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر.

للوهلة الأولى، قد يبدو أن هذا التآكل في النظام التجاري المتعدد الأطراف يمنح الدول النامية مرونة أكبر — تفتح سبيل سياسات صناعية وتجارية كانت مقيدة لفترة طويلة بسبب هذا النظام نفسه. ولكن قبل الابتهاج بتوسيع مزعوم لهامش المناورة السياسية، يجدر بنا أن نتساءل عما يكمن بالضبط وراء عقيدة ترامب التجارية، وبوجه خاص ما تترك من هامش مناورة لاقتصادات الجنوب العالمي.

من التبادل الحر إلى التعريفات الجمركية الترهيبية

ماذا يريد دونالد ترامب؟ لا يمنح نهجه الجمركي سوى القليل من الحفز للسوق الوطنية الأمريكية. في الواقع، لا تتناسب التعريفات الجمركية مع حاجات الشركات الصناعية. فهي تُطبق بطريقة موحدة في الغالب، مع فرض معدلات إضافية ثابتة على الجداول الحالية. وكان الاستثناء الرئيسي قد أُعلن في 2 أبريل، عندما تم إعفاء الهواتف وأجهزة الكمبيوتر وأشباه الموصلات ومكوناتها من تعريفات جمركية إضافية. بيد أن توريد المكونات سيكون مكلفاً لجميع الصناعات الأخرى، وستنعكس هذه التكاليف على المستهلكين. وبعبارة أخرى، من المرجح أن تكون المنتجات النهائية المصنوعة في الولايات المتحدة باهظة الثمن، وقد تظل غير قادرة على منافسة المنتجات النهائية الواردة من الأسواق الأجنبية. ولكن بوجه خاصلا تترافق التعريفات الجمركية مع أي أداة أخرى من شأنها تشجيع التنمية الصناعية.

التتمة في الصفحة 09

على غرار التبادل الحر ، الرسوم الجمركية تُخضع دول الجنوب

بقلم؛ خوسيه ميغيل أومادا * José Miguel Ahumada

تتمة الصفحة 08

أولاً، لم يُبد ترامب أي نية لتسهيل تمويل الاقتصاد الحقيقي. وليس لديه أدوات جديدة لدعم تمويل الصناعة؛ بل على العكس، أشار إلى رغبته في إنهاء قانون CHIPS، وقد يواجه برنامج أبحاث الابتكار في الشركات الصغيرة (SBIR) تحديات في التمويل إذا تم تقليص ميزانيات الوكالات التي من المفترض أن تساهم فيه. ثانياً، يعمل ترامب على تفكيك نظام التعليم والعلوم والابتكار الذي يولد مزايا دينامية. وفقًا لمجلة Science، خفضت المؤسسة الوطنية للعلوم المنح بنسبة 50 في المائة منذ تولي ترامب منصبه، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2024. ويبدو أن القرب من إيلون ماسك لا يكفي لتطوير خطة لإعادة تصنيع البلد.

إذن، ما منطق الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب؟ تندرج هذه الإجراءات ضمن عقيدة تجارية أوسع تروم تأمين الأسواق الخارجية وسلاسل التوريد الحيوية بواسطة ضغوط أحادي الجانب. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الاستراتيجية تهدف إلى حفز ارتفاع قيمة العملات في البلدان الأخرى (اتفاق مار-أ-لاغو) مع استكشاف إمكان تحويل مقتنياتها من سندات الخزانة الأمريكية إلى سندات مدتها مائة عام. ولكن حظوظ النجاح في فرض مثل هذا الارتفاع المنسق في قيمة العملات تظل ضئيلة.

يهدف ترامب إلى ضمان حصول الشركات الأمريكية على وصول تفضيلي إلى الأسواق العالمية، ليس بواسطة النظام التجاري متعدد الأطراف، بل بالتهديد بفرض تعريفات جمركية أحادية الجانب. وقد اقترح مستشارو ترامب ذلك صراحة. يقول بيتر نافارو للعالم برمته: "هذه ليست مفاوضات"، معلناً أن النظام التجاري الدولي الحالي معطوب ويتعين إعادة بنائه من قبل الولايات المتحدة. يرى ستيفن ميران أن العجز التجاري الهيكلي للولايات المتحدة وعملتها المرتفعة القيمة قابلان للتجاوز بتدابير منها فرض تعريفات جمركية أحادية الجانب تعاقب الدول التي تفرض قواعد تجارية تعتبرها إدارة ترامب حمائية أو غير متوافقة مع أجندة الأمن الأمريكية أو لا تحمي الملكية الفكرية والاستثمارات الأمريكية.

في الوقت الحالي، تجبر الولايات المتحدة الدول على تفاوض ثنائي لإبرام اتفاقيات جديدة لإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة من جانب واحد وتأمين بعض الحماية. يريد ترامب من القادة الأجانب طرح قضايا مثل حقوق الملكية الفكرية، واحتجاز المهاجرين، والإعانات، والوصول المتميز إلى المعادن الهامة، وتخفيض المبادلات التجارية مع الصين. وتشكل هذه المسائل جزءًا من برنامج يروم تأمين وصول متميز إلى الأسواق وتوفير أصول رئيسية، وستكون على حساب هامش المناورة السياسي المحدود لدى البلدان النامية. وبلغ هذه التكتيك ذروته في المفاوضات الأخيرة مع الرئيس فولوديمير زيلينسكي، الذي وقع هذا الشهر اتفاقًا يمنح واشنطن حق الوصول إلى الثروة المعدنية لهذا البلد المنكوب.

بهذا النحو، يجري دفع البلدان الطرفية إلى إطار تفاوضي تعسفي: إما أن تزيد من تقييد هامش المناورة السياسي لديها - بما يتجاوز ما فرضته منظمة التجارة العالمية وموجة اتفاقيات التجارة الحرة الحالية - أو أن الولايات المتحدة ستنفذ تهديداتها بفرض تعريفات جمركية. تتعرض بلدان مثل تشيلي لضغوط من أجل تنفيذ آليات لمراقبة الاستثمارات الأجنبية في قطاعات استراتيجية مثل الليثيوم والنحاس، حيث تتبوأ تشيلي مكانة رائدة بين أكبر المنتجين في العالم، بهدف ضمني هو استخدام الأطر التنظيمية المحلية للحد من تدفقات الاستثمارات الصينية. وبالموازاة، أصدر الممثل التجاري للولايات المتحدة مؤخراً تقرير 301 الخاص لعام 2025 حول حماية الملكية الفكرية وإنفاذها، حيث أدرج مرة أخرى تشيلي كدولة تنتهك بشدة حقوق الملكية الفكرية، ما يجعلها هدفاً لمفاوضات قسرية.

هل سينجح ترامب ؟

هل تتقدم استراتيجية ترامب؟ من غير الواضح بعدُ كيف يمكن لهذه العناصر المتباينة أن تعمل بشكل تآزري لحفز الصناعة الأمريكية. يمكن أن تخلق التعريفات الجمركية إيرادات قصيرة الأجل للقطاع الخاص يمكن استخدامها في استثمارات جديدة، وخلق فرص عمل. لكن هذا يبدو احتمالا ضئيلا في غياب جملة أوسع من المؤسسات العامة قادرة على تحويل الإيرادات الخاصة قصيرة الأجل إلى ابتكارات دينامية. و يبدو هذا أقل احتمالاً بالنظر إلى هجوم ترامب بالضبط على هذا النوع من المقدرات البيروقراطية.

علاوة على ذلك، خارج حدود الولايات المتحدة، تخلق إجراءات ترامب نظاماً عالمياً تكون فيه تنمية الولايات المتحدة، إن حدثت، على حساب التنمية في كل مكان آخر. لماذا يجب أن تعود البلدان النامية إلى كونها مجرد موردين للمواد الأولية وأسواقاً للمنتجات الأمريكية؟ تأمل عقيدة ترامب استعمال الترابط الاقتصادي سلاحا، بالاعتماد على الفكرة الخاطئة التي مؤداها أن القدرة الاستهلاكية الأمريكية يمكن أن تجبر العالم بأسره على الخضوع للهيمنة الأمريكية وتحافظ عليها. هذه استراتيجية محفوفة جدا بالمخاطر، واحتمال حدوث رد فعل عنيف وتفكك كبير، ما يعرض للخطر الاستقرار الذي يسعى ترامب إلى تحقيقه في الأسواق والإمدادات.

يضع تفكيك الولايات المتحدة النظام التجاري العالمي من جانب واحد بلدان الجنوب أمام خيارين: أولهما أن تطرق البلدان الفردية باب ترامب، سعياً للتفاوض وفقاً للشروط التي تحددها الولايات المتحدة. ويمكن توقع نتائج هذا النهج: ستؤدي إلى مزيد من تآكل السيادة الاقتصادية للدول الطرفية.

أما النهج الثاني فيتطلب تنسيقاً بين الدول الطرفية الصغيرة – لا سيما تلك التي انتهكت الولايات المتحدة اتفاقياتها التجارية – لرفع صوت جماعي والمطالبة بشكل مشترك بسحب التهديدات الجمركية، على الصعيدين الإقليمي ومتعدد الأطراف. على سبيل المثال، يمكن لأمريكا اللاتينية الاستفادة من المنتديات الإقليمية مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي (CELAC) لتنسيق الردود وتعزيز قوتها التفاوضية النسبية. وهذا لن يتيح فقط في مواجهة التهديدات الحالية، بل سيمنح أيضاً فرصة حاسمة لاستعادة الحيز السياسي الذي تم التنازل عنه تدريجياً في ظل النظام النيوليبرالي متعدد الأطراف الذي يتداعى حالياً.

- خوسيه ميغيل أومادا أستاذ مساعد في جامعة تشيلي ومؤلف كتاب

de *The Political Economy of Peripheral Growth: Chile in the Global Economy*

.شغل في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ منصب نائب وزير التجارة في حكومة تشيلي.

المصـدر: https://jacobin.com/2025/05/tariffs-trade-global-south-self-determinism

التتمة في الصفحة 09

النجدة لفلسطين. لننهض ضد الإبادة والهمجية !

بيان المكتب التنفيذي للأممية الرابعة

تُجوِّع إسرائيل غزة حتى الموت ضمن استراتيجيتها "للهجوم النهائي". يجب على الحركات الإنسانية والعمالية في العالم برمته أن تنظم التعبئة لإنهاء الإبادة الجماعية!

ليست ثمة حدود للهمجية التي تمارسها الدولة الصهيونية على الشعب الفلسطيني. ففضلا عن 120 ألف جريـح و52 ألف قتيل-ة (حسب الأرقام الرسمية)، منهم آلاف الأطفال والنساء، و 1.9 مليون نازح-ة داخل البلد (80٪ من سكان غزة)، والهجمات على قوافل التضامن، وإعدام الأطباء والصحفيين، اتخذت الإبادة الجماعية المستمرة منذ 19 شهراً أبعاداً أكثر رعباً في الأسابيع الأخيرة.

منذ انتهاء وقف إطلاق النار في مارس/آذار، يقوم نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرفة وصقور الجيش، بدعم مباشر من الولايات المتحدة و غير مباشر من الدول الأوروبية، بتعذيب سكان غزة بالجوع ونقص الأدوية، بسبب الحصار المفروض على الأراضي وحظر أي مساعدات إنسانية، والغارات الجوية على المستشفيات والبنيات التحتية الغذائية.

تفيد منظمات الأمم المتحدة و أوكسفام والعفو الدولية وغيرها من منظمات مراقبة حقوق الإنسان أن المجاعة في غزة "أسوأ مما كانت قبل وقف إطلاق النار". والبنيات التحتية في القطاع على وشك الانهيار التام، ويعاني 93٪ من السكان من انعدام أمن غذائي حاد، يصل إلى مستوى إبادة جماعية بالتجويع. وتكثر جدا الوفيات الناجمة عن سوء التغذية الحاد والتجفاف والأمراض والجروح غير المعالجة، بينما ينعدم الوقود والماء والكهرباء والإمدادات الطبية.

إن التعذيب الجماعي الممارس حالياً أداة متعمدة من قبل الحكومة التي تشكل طليعة اليمين المتطرف العالمي: فقد أعلن وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتامار بن غفير، صراحةً، أن إسرائيل ستواصل، كما فعلت في الشهرين الماضيين، منع دخول الغذاء والماء والأدوية والوقود إلى غزة. كما دافع عن قصف مستودعات المواد الغذائية ومولدات الكهرباء. وليس تعذيب سكان غزة الجماعي غير وسيلة ملائمة لتحضير هجوم "نهائي" يهدف إلى "تحرير غزة من حركة حماس"، كما أعلن نتنياهو في أوائل مايو/أيار.

وكما أشار مناضل فلسطيني في إحدى الصحف البريطانية الكبرى، يستعمل مرتكبو الإبادة الجماعية وسائل رخيصة وصامتة ووحشية لارتكاب جرائم قتل كثيفة.

كسر الصمت القاتل

تسعى الحكومات الإمبريالية، ووسائل الإعلام المتواطئة، إلى إسكات أصوات الاحتجاج، إما بحجب المعلومات أو بالقمع. والاستراتيجية في هذه الحالة هي إظهار الوحشية الجارية في فلسطين على أنها "طبيعية" ومقبولة.

علينا أن نكسر بسرعة جدار الصمت والتقاعس هذا!

تنضم الأممية الرابعة إلى النداء الذي أطلقته حركة بيا كامبيسينا Via Campesina و 17 منظمة أخرى من أجل تعبئة الدول والوكالات الدولية، الملزمة قانونيا بالتدخل عند وجود عرقلة للمساعدات الإنسانية بنحو يسهم في الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

إنه من الضروري والعاجل تكثيف الضغط على الحكومات، ولا سيما حكومات اليسار ويسار الوسط والديمقراطية، لكي توافق على التعاون في إنشاء ممرات إنسانية ونشر قوات لحماية المدنيين في غزة، بالنحو الذي تقترح حركة بيا كامبيسينا. و إن للحركات الاجتماعية والأحزاب اليسارية دور أساسي في هذا الجهد، عبر تجمعات وعرائض مطلبية ومظاهرات وحملات هاتفية وأيام تحرك عالمية منسقة. كما أن البرلمانيين وقادة الجماهير في جميع أنحاء العالم مدعوون إلى شن هجوم مركز للتنديد بطور الإبادة الجماعية الجديد هذا.

تدعو الأممية الرابعة، في ذكرى النكبة الرهيبة هذه، إلى تعبئة جماهيرية دولية، طويلة الأمد، تضامناً مع الشعب الفلسطيني. نطالب بقطع الحكومات المتواطئة جميع علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية والأكاديمية مع الدولة الإبادة الجماعية. لنحتل الشوارع والجامعات والمدارس الثانوية! لنكافح لمنع السفن التي تحمل أدوات الموت من الوصول إلى إسرائيل! لنمنع قمع الأصوات والمنظمات المدافعة عن فلسطين .

- لنضع نهاية للتطويق والحصار الإنساني القاتل الذي تفرضه إسرائيل، مع صمت متواطئ من الحكومات اليمينية واليمينية المتطرفة!
- لنضغط في الشوارع والبرلمانات، على الحكومات والوكالات الدولية الرسمية، كي تتخذ موقفا فوريا وتتحرك ضد حصار غزة.
- الدعم الكامل لأسطول الحرية الذي يحاول الوصول إلى سواحل غزة حاملاً المساعدات الإنسانية!
- من أجل تحالف واسع من المنظمات الاجتماعية والإنسانية الوطنية والدولية لتنسيق المبادرات العالمية ضد الإبادة الجماعية!

15 مايو 2025

تتمة الصفحة 12

أصول الحركة النقابية الحرة بالمغرب

بقلم؛ الطيب بن بوعزة

ليس سوى مقدمة لمؤامرة خطيرة.

وبعد ساعتين اقتيد الطيب مغلول اليدين، معصوب العينين، ومحاطا بمفتش الشرطة الرئيسي (كارسيت) والمفتش الشطيني إلى سيارة نقلته إلى السجن المدني بالقنيطرة، وفي سيارة أخرى لقي نفس المصير التيباري محمد وبلعيد بن عبد الله، وعوملوا على أنهم من أخطر المجرمين، وبذلك تم الزج بكل واحد منهم في زنزانة مظلمة .

وبعد مرور ما يفوق شهرا من الحبس الانفرادي، نُقلوا إلى مدينة الدار البيضاء مع توقف في سجن الرباط صحبة معتقلي الحق العام.

وبسجن العلو حيث مكثوا يومين في انتظار قافلة حراسة توصلهم إلى الدار البيضاء، اضطروا إلى القيام بضوضاء صاخبة للمطالبة بالحصول على غطاء. فرد عليهم رئيس السجن بأن السجناء العابرين لا حق لهم في الأغطية.

وما كان للتمدد على ارض عارية في فصل تميز شتاؤه ببرد نافح، أن يكون الحل الأمثل خاصة بالنسبة لمن تعود في السابق على زنازن الشرطة. وليس من الغريب أن يعاني الكثيرون من نزلاء هذا السجن الرهيب من مرض الروماتيزم المزمن.

وكان عزاؤنا الوحيد هو النكتة المتفائلة، وأيضا زيارة خاطفة قام بها الأستاذ وديع الأسفي الذي كان معتقلا ويمد المساجين بمساعدات ثمينة.

وفي سجن الدار البيضاء التقينا بباقي المعتقلين النقابيين والسياسيين. وهناك فقط أدركنا مدى خطورة الأحداث واتساعها.

ففي 8 ديسمبر/كانون الأول حوالي منتصف النهار صوبت قوات الأمن بنادقها في اتجاه موكب، وصل إلى قنطرة طريق مديونة وكان يقصد دار النقابات بعد دفن ضحايا الليلة السابقة. وسقط هذه المرة مئات القتلى. وفي نفس الشارع وبالضبط في ساحة كينكوس تكررت المذبحة بسقوط مئات من الكادحين.

وفي وسط المدينة، حيث كانت توجد بورصة الشغل، طوقت دبابات الجيش ومدرعات الشرطة دار النقابات بزنقة «لاسال» التي تحمل اليوم اسم فرحات حشاد.

وكان حاضرا في الاجتماع حوالي ثلاثة آلاف عامل أتوا لدراسة الوضعية الناجمة عن اعتقال الكاتب العام لمنظمتهم النقابية ومسؤولين آخرين.

وداهمت الشرطة قاعة الاجتماع واعتدت بالضرب على العمال المسالمين (21).

وفي يوم 9 ديسمبر/كانون الأول 1952 نشرت صحيفة «لوبوتي ماروكان» الاستعمارية مقالا بعنوان: «مصيدة في دار النقابات» ورد فيه: «بعد أن فتشت قوات الأمن المغاربة واحدا بعد الآخر، وأحكمت السيطرة عليهم، تم تكديسهم في الحافلات. وبسبب الحوادث السالفة التي قُتل فيها الأوربيون بوحشية، وتوفُّر الأسلحة لدى هؤلاء الأشخاص، فإنه لم يكن بوسع رجال الشرطة التحلي تجاههم بالصبر. وساقوا المتحفزين للجريمة بعنف شديد إلى خارج المبنى. ولم يتوقف البوليس عن العمل طيلة العشي، واقتاد بعض المغاربة، رافعين أيديهم إلى أعلى، إلا أنه بالقرب من الساحة انقض عليهم الجمهور الذي كان في انتظارهم. ومع ذلك فإن أخبارا أخرى وصلتنا مفادها أن أوربيين قد ذُبحوا أو جُرحوا في أماكن أخرى».

هكذا إذن كانت الجرائد الاستعمارية تحرض السكان الفرنسيين وتؤجج حقدهم ضد المغاربة بواسطة أخبار ملفقة بقصد تغذية الإضراب وتصعيد ا لقمع .

أما الأسلحة المحجوزة مثل سكين الجيب ولبَّاسَة الأحذية، فقد وُضعت داخل سيارة مصفحة، بينما اقتيد المغاربة، أربعة أربعة، وسط صف من رجال الشرطة.

ومن جهتها ذكرت صحيفة «لافيجي ماروكان» بتاريخ 9 ديسمبر/كانون الأول: «إن المتظاهرين الذين لم تكن بحوزتهم أسلحة، ولم يكن ما يبرر اعتقالهم، قدأُخرجوا من دائرة «المصيدة» إلا أنهم لم يستطيعوا الابتعاد كثيرا لأنهم وجدوا أنفسهم في زنقة الطيران الفرنسي تحت رحمة النساء والرجال من سكان الحي واقفين ينتظرونهم على جانب الطريق. فنكلوا بعدد منهم صائحين في وجوههم: أيها القتلة».

هكذا وقبل حشر العمال داخل سيارات السجن قام بعض الأوربيين الهائجين بالاعتداء على الكادحين تحت أنظار رجال الشرطة.

وبعد اعتقالنا وجِّهت إلينا في السجن تهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي (22) والتحريض على الحرب الأهلية بتواطؤ مع الحزب الشيوعي. وهذه أضخم سخافة كذبتها الوقائع. ولنعد إلى كتاب دانييل كيران المذكور، فقد دحض ادعاءات المستعمرين وكتب في الصفحة 204 ما يلي: «فيما يخصني، كنت كتبت من المغرب إلى مدير النقابة الأمريكية (س.إ.و) مخائيل روس، واقترحت عليه إرسال وفد يساعد الطيب بن بوعزة وأصدقاءه في الحصول من الإدارة الفرنسية على الحق النقابي للعمال المغاربة دون قيود، وهو شرط مسبق لتكوين مركزية نقابية مستقلة. ولو أنه قد تدخل حينئذ لما سهل على الإقامة العامة بالرباط أن تذيع في شهر ديسمبر/كانون الأول تلك الكذبة الشنيعة حول وجود تواطؤ بين بوعزة والشيوعيين».

واكتشفت الإقامة العامة حجة أخرى. ويتعلق الأمر بمساهمين وطنيين أمثال عبد الرحمان اليوسفي، حميدو الوطني، بناصر حركات، إبراهيم الروداني وغيرهم في مطبعة أمبريجيما.

وكان الأمر هنا بطبيعة الحال يدخل في خطة للتسلل داخل مختلف الأجهزة مكنت من قبل من الاستيلاء على النقابات، وأعطت نفس النتيجة في اكتساب المطبعة التي لا تزال في ملكية الاتحاد المغربي للشغل.

وكما فعلوا سنة 1944، حينما اتهموا الوطنيين وألقوا عليهم القبض بدعوى التعاون مع ألمانيا النازية، فقد لجؤوا عام 1952 إلى التلويح بتهمة التحالف مع الشيوعيين لإقناع شركائهم في منظمة الحلف الأطلسي بمساندتهم.

واستغرقت الاستنطاقات سنة كاملة، وجد الطيب، في أغلب الأحيان، نفسه وجها لوجه مع المحقق (جيليزو) (23) الذي كان يرى وراء كل كلمة تحريضا على الفتنة.

فأثناء مقابلة الطيب مع أشخاص ادعوا أنهم سمعوه يوم 7 ديسمبر/كانون الأول يحرض العمال على القتل والفتنة، طرح قاضي التحقيق السؤال التالي:

- هل تعرفون الطيب بن بوعزة؟

أجاب أحد المتهمين:

- نعم إنه يضع النظارات على عينه.

وكان الطبيب هو الوحيد الذي يستعمل النظارات من بين المعتقلين الخمسة عشر الحاضرين. فقال القاضي:

- دلوني عليه.

فأشار المُتَّهم إلى نقابي آخر هو مبارك بن عمر وصاح:

- إنه هو بنفسه. لقد أزال النظارات حتى لا نعرفه.

إن الشهادات المزيفة يقصد منها تأكيد ادعاءات السفاح بونيفاس، الذي زعم يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 1952 أن أساس القضية يتعلق بالدرجة الأولى باجتماع يوم الأحد بدار النقابات في زنقة لاسال.

إن أكثر من أربعمائة مناضل نقابي اعتُقلوا، واكتظت السجون ومراكز الاعتقال وأماكن الإقامة المحروسة بالوطنيين وبدأت الإقامة العامة يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 1952 بتنفيذ مخطط أُعد سلفا للقيام بأكبر عملية سياسية والأكثر أهمية منذ يناير/كانون الثاني 1944، حسب تعبير وكالة الأنباء الفرنسية.

وفي هذا النطاق عزلت الإقامة العامة مجموعة من الباشوات والقواد غير المرغوب فيهم، وعينت آخرين مكانهم بدون استشارة صاحب الجلالة الملك.

... يتبع

أصول الحركة النقابية الحرة بالمغرب

بقلم؛ الطيب بن بوعزة

قسم 4

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريـخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة، ونحن نخلد الذكرى 70 لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل، بنص كتبه الأمين العام الأول للاتحاد المغربي للشغل، الطيب بن بوعزة، الذي أطاحه عسفا المحجوب بن الصديق، بدعم من قادة الحركة الوطنية البرجوازية، وبمقدمتهم عبد الله ابراهيم .

ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريـخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن.

مذبحة يومي 7 و8 ديسمبر / كانون الأول 1952

كانت الإقامة العامة تترصد الوقت الملائم لتدبير مؤامرة بغية عزل صاحب الجلالة ليتسنى لها بعد ذلك خلعه عن العرش، على أمل توجيه ضربة مميتة إلى حركة التحرر الوطني. وكان اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد فرصة لتنفيذ المؤامرة الاستعمارية. وكما لا يخفى فإن فرحات أسس منذ سنة 1945 الاتحاد العام للعمال التونسيين انطلاقا من نقابات مستقلة تكونت أول الأمر بمدينة صفاقس.

وفي هذا الموضوع كتب دانييل كَيران (18) في كتابه: «في خدمة المستعمَرين» ما يلي: «كان فرحات حشاد يأمل من كل الأعماق أن تجد صيغة التنظيم النقابي التي طبقها في بلاده رجالا يقتادون بها في بلدان المغرب العربي الأخرى. وقد عبر لي، في أعقاب محادثات جرت بيننا، عن غبطته لكون حزب الاستقلال المغربي تخلى عن مخططه العقيم المبني على أسلوب المقاطعة، وأصدر إلى منخرطيه التعليمات للدخول بكثافة إلى نقابات س.ج.ت(C.G.T)التي ستصبح في النهاية تحت الإدارة المباشرة لطيب بن بوعزة. فقد قال لي في شهر أكتوبر/تشرين الأول بالدار البيضاء إن العمال المغاربة محرومون من الحق النقابي، وأن انخراطهم في س.ج.ت (C.G.T) هو فقط مجرد «تسامح» من قبل الإدارة، وأن تأسيس مركزية نقابية حقيقية ظل يصطدم بمعارضة مزدوجة من طرف الإقامة العامة والشيوعيين». وفي أثناء الأحداث الناتجة عن اغتيال حشاد، كانت علاقات الاتحاد العام لنقابات المتحدة مع س.ج.ت (C.G.T) عمليا مقطوعة ولم يكن تحول هذه المنظمة إلى مركزية حرة شبيهة بالاتحاد العام للنقابات التونسية إلا مسألة شكلية، وتقرر حسمها في المؤتمر الذي تم تحديد موعد انعقاده في شهر فبراير/شباط 1953. وكان الطيب قد أعد التقرير الأدبي الذي سيقدمه إلى المؤتمر.

وواعدت الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (C.I.C.L) (س.إ.س.ل) بتقديم تأييدها ومساندتها خاصة وأن وفدا منها زار المغرب عام 1950.

إلا أن حدوث الجريمة النكراء التي استهدفت حياة حشاد يوم 5 ديسمبر/كانون الأول 1952، أدى بالنقابيين المغاربة، باتفاق مع حزب الاستقلال، إلى الإعلان عن الإضراب العام لمدة أربع وعشرين ساعة يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 1952.

وفي صباح يوم 7 ديسمبر/كانون الأول تناول الطيب الكلمة في الجمع العام المنعقد في مقر النقابات، وأدان بشدة الاغتيالات التي يقترفها القتلة التابعون لليد الحمراء الاستعمارية. ووجه النداء إلى الأمم المتحدة لتدعيم الرغبات العادلة للشعب المغربي والتونسي في الاستقلال وتقرير المصير. وأنهى كلمته بدعوة العمال إلى التزام اليقظة لإفشال المؤامرات الاستفزازية.

وهكذا عكفت مختلف النقابات طيلة ذلك اليوم على تحضير الإضراب لكي يمر في جو هادئ. وفي النهاية التحق العمال

ببيوتهم وخيم الهدوء على مختلف المراكز استجابة للتعليمات المعطاة بالتمسك باليقظة والحذر.

وهذا ما أكدته وكالة (فرانس بريس) في برقية تقول: «لقد أيدت مجالس العمال قرار الإضراب العام في عدة مدن مغربية، لكن لم يسجل أي حادث».

إلا أنه في وقت متأخر من مساء 7 ديسمبر/ كانون الأول تعمدت الآلة الجهنمية للشرطة الاستعمارية استفزاز العمال ليسهل عليها سحق المنظمات الوطنية (19).

وعلى غرار ما حدث سنة 1944 بالرباط وسلا وفاس، وما وقع عام 1948 بجرادة ووجدة، فإن الاختيار وقع هذه المرة على مدن الصفيح في «الكاريان سانطرا»، ليتكرر العنف بفعل استفزاز مدبر.

فقد أرسلت الإدارة المنادين المتجولين إلى الأحياء السكنية لتهديد كل من يستجيب لقرار الإضراب في اليوم التالي. وطبعا لم يتأخر رد العمال على تلك التهديدات، فأسرعت الشرطة إلى إطلاق النار عليهم. وسقط في الحال أزيد من مائة قتيل، نقل بعضهم إلى المسجد للصلاة عليهم قبل إجراءات الدفن، في حين أن آخرين دفنوا في التراب بدون تشييع جنائزهم. وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور عبد الكريم الخطيب، إبراهيم الروداني، احميدو الوطني وآخرين خاطروا بحياتهم من أجل تقديم الإسعافات إلى الضحايا والتقطوا كذلك بعض الصور التي تفضح جرائم الاستعمار الوحشية.

وفي فجر يوم الاثنين 8 ديسمبر/كانون الأول أعتُقل الطيب بعد تفتيش دقيق لمنزله الذي تم تطويقه بأعداد من رجال البوليس، وحجَز أعوانُ الشرطة كل الأوراق والوثائق. ولما وقعت أبصارهم على بعض الصور التي يظهر فيها الطيب إلى جانب صاحب الجلالة، تملكهم الغضب، وأطلقوا الشتائم والتهديدات بحق جلالته.

وبإدارة الشرطة المركزية انفجر عميدها (فوارون) (20) حنقا وصاح في وجه الطيب بأنه سيشنق هو وصاحب الجلالة في آن واحد.

وحينئذ انتاب المؤلف شعور بأن ما حدث

التتمة في الصفحة 11